الملخص التنفيذي

رياض الأطفال منخفضة الرسوم ("KG2") في الأردن :الواقع الحالي والأدوار في عملية تعميم المرحلة الثانية لرياض الأطفال

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

مؤسسة الملكة رانيا
QUEEN RANIA FOUNDATION

رياض الأطفال منخفضة الرسوم ("KG2") في الأردن: الواقع الحالي والأدوار في عملية تعميم المرحلة الثانية لرياض الأطفال: الملخص التنفيذي

يسلط هذا الملخص التنفيذي الضوء على النتائج الرئيسة للدراسة التي أجريت في عام 2023 بعنوان "رياض الأطفال منخفضة الرسوم ("KG2") في الأردن: الواقع الحالي والأدوار في عملية تعميم المرحلة الثانية لرياض الأطفال. أجريت الدراسة خلال عام 2023 وتهدف إلى فهم حالة خدمات رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم في الأردن واستكشاف الطرق التي يمكن لوزارة التربية والتعليم من خلالها التعاون مع رياض الأطفال الخاصة لتحقيق تعميم الوصول إلى رياض الأطفال. وركّز البحث على رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم، وقيّم إمكانية وصولها إلى المجموعات المحرومة. واستخدمت الدراسة منهج الطرق المختلطة، بما في ذلك المسح الكمي لـ 648 من رياض أطفال منخفضة الرسوم في ست محافظات، والمقابلات مع مديري رياض الأطفال وصانعي السياسات في وزارة التربية والتعليم، والنظر في التحديات وفرص التعاون.

حالة رياض الأطفال منخفضة الرسوم التابعة لمنظمات المجتمع المدني

تبيّن أنّ ثلث رياض الأطفال الخاصة و40% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني هي رياض أطفال منخفضة الرسوم، وقد حدّدتها وزارة التربية والتعليم لأغراض هذه الدراسة على أنّها تلك التي تفرض رسومًا شهرية قدرها 50 دينارًا أردنيًا أو أقل. ومن بين مجموعة مكوّنة من 1,773 روضة أطفال خاصة و158 روضة أطفال تابعة لمنظمات المجتمع المدني، تأكّد أنّ ما مجموعه 593 روضة أطفال خاصة و68 روضة أطفال تابعة لمنظمات المجتمع المدني تقدّم خدمات المرحلة الثانية لرياض الأطفال مقابل 50 دينارًا أو أقل شهريًا، أو 661 روضة أطفال بالمُجمل، وتبيّن أنّ حوالي ثلثيْها تقع في عمّان وإربد.

وتبيّن أنّ جميع مقدّمي خدمات رياض الأطفال تقريبًا مرخصون على الرغم من وجود اختلاف كبير بين أنواع رياض الأطفال، حيث أشار جميع إداريي رياض الأطفال (96%) المشاركين في الدراسة تقريبًا إلى أنّ مؤسستهم مرخصة. غير أنّ النتائج تشير إلى أنّ 83% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني كانت مرخّصة، مقارنة بـ98% من رياض الأطفال الخاصة. وقد يُعزى ذلك إلى حقيقة أنه عندما تكون منظمات المجتمع المدني حاصلة على الترخيص المناسب، حينئذ تكون رياض الأطفال التابعة لها قادرة تلقائيًا على العمل. غير أنّه **في المقابلات المتعمّقة مع إداريي رياض الأطفال، وصفوا عملية الترخيص بأنّها صعبة وتستغرق وقتًا طويلًا في بعض الأحيان.** حيث يتعيّن على مقدّمي الخدمات التعامل مع العديد من الجهات الحكومية المختلفة بما فيها وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة النقل والبلديات ومديرية الدفاع المدني، بالإضافة إلى تقديم بيانات الالتحاق إلى وزارة التربية والتعليم على نظام معلومات إدارة التعليم، ما قد يؤدي إلى خفض معدل ترخيص مقدّمي الخدمات وعدم الإبلاغ عن البيانات بدقة.

خدمت رياض الأطفال منخفضة الرسوم حوالي ربع إجمالي الملتحقين في العام الدراسي 2023/2022. حيث التحق 32,656 طالبًا برياض الأطفال منخفضة الرسوم التي شملتها الدراسة والبالغ عددها 648 روضة بوسيط قدره 40 طالبًا لكل روضة. ومن الجدير بالذكر أنّ حجم رياض الأطفال منخفضة الرسوم يختلف بحسب المحافظة ($p < .05$)، حيث شهدت الزرقاء وإربد والبلقاء أعلى معدلات الالتحاق.

الجودة

تبيّن أنّ قطاع رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم ليس مكتظًا بل يتماشى مع توقعات وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بحجم الغرف الصفية والإشراف. فوفقًا لمعايير وزارة التربية والتعليم، ينبغي ألّا تزيد نسبة الطلبة إلى المعلمين في رياض الأطفال عن 25:1، وتبيّن أنّ ما لا يقل عن 86% من مدارس رياض الأطفال منخفضة الرسوم تستوفي هذا المعيار.

يبدو أنّ العاملين في رياض الأطفال منخفضة الرسوم مؤهلون، ما يعني جودة هيكلية عالية نسبيًا. ووفقًا للبيانات التي جُمِعَت، فإنّ إيجاد معلمين مؤهلين لا يشكل تحديًا. وتبيّن أنّ معظم (65%) المعلمين في رياض الأطفال منخفضة الرسوم حاصلون على درجة البكالوريوس أو أعلى. **وعلى الرغم من ذلك، ثمّة نقص في دورات التطوير المهني لمعلمي رياض الأطفال منخفضة الرسوم.** ولا يُشترط حاليًا على معلمي رياض الأطفال منخفضة الرسوم بصورة رسمية تلقّي دورات التطوير المهني. وتبيّن أنّ المعلمين في رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني حضروا دورات/ورش عمل أخرى أثناء الخدمة (غير مقدّمة من وزارة التربية والتعليم) (77%) أكثر بالمقارنة مع أقرانهم في رياض الأطفال الخاصة (51%). غير أنّ الحاجة قائمة وقد أعربت رياض الأطفال بنوعيْها عن رغبتها في تلقّي الدورات التدريبية المقدّمة من وزارة التربية والتعليم.

تعتمد رياض الأطفال منخفضة الرسوم بشكلٍ زائد على طرق التعليم التوجيهية مقابل طرق التعليم الاستكشافية التي يقودها الطفل. أفاد ستة وتسعون بالمائة من إداريي رياض الأطفال أن معلميهم ينفّذون أنشطة القراءة بصوت عالٍ والمناقشة بشكل يومي. إضافةً إلى ذلك، أشار معظم الإداريين (85%) إلى استخدام نموذج المنهاج الواحد الكامل مقارنة باستخدام عناصر عدّة من نماذج مختلفة. حيث يمكن لرياض الأطفال الخاصة استخدام منهاج وزارة التربية والتعليم أو اختيار منهاج بديل بموافقة الوزارة.

تبيّن أنّ متابعة الحضور والغياب ممارسة منتشرة في كامل عينة الدراسة تقريبًا، وهو مؤشر قوي آخر للجودة الهيكلية لرياض الأطفال منخفضة الرسوم. حيث قال جميع الإداريين تقريبًا (99%) إنهم يتابعون حضور الأطفال يوميًا. وتبيّن أنّ معظم رياض الأطفال تتابع الحضور على الورق فقط؛ 16% فقط يستخدمون برامج مخصّصة لمتابعة الحضور والغياب و8% فقط يستخدمون جداول البيانات. وهذه نقطة بداية جيدة لوزارة التربية والتعليم للعمل مع رياض الأطفال منخفضة الرسوم لتشجيعها على متابعة الحضور والغياب باستخدام نظام معلومات إدارة التعليم.

الدّمج

تُظهِر أنماط الالتحاق برياض الأطفال منخفضة الرسوم فرصًا متساوية لجميع مجموعات الطلبة تقريبًا، إلّا أنّ رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني غالبًا ما تكون دامجة لمجموعات أكثر من الطلبة بالمقارنة مع رياض الأطفال الخاصة. حيث أشارت رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم إلى أنّ أنماط الالتحاق متساوية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي (حوالي 48% إناث، و52% ذكور). **وتبيّن أنّ رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني عادةً ما تكون دامجة ليس فقط فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، بل أيضًا دامجة للأطفال بغض النظر عن جنسيتهم وما إذا كانوا لاجئين أو من ذوي الإعاقة.** حيث تبيّن أنّ نسبة الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين برياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني أعلى بحوالي عشرة أضعاف في المتوسط من نسبة الملتحقين برياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم، وكان هذا الاختلاف ذا دلالة إحصائية. وأفاد إداريو رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم بأنهم لا يستقبلون الكثير من الطلبة ذوي الإعاقة لأنّ معلميهم لا يمتلكون المهارات اللازمة لدعمهم وسيكونون ممتنّين لو أمكن تدريبهم على ذلك.

وتبيّن أنّ رياض الأطفال منخفضة الرسوم تخدم الطلبة اللاجئين في مواقع محددة مركّزة ولكن بمعدلات متفاوتة. ففي حين أفاد 53% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني و73% من رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم بأنهم لا يخدمون أي لاجئين، فإنّ معظم الطلبة اللاجئين الملتحقين يقيمون في المناطق الحضرية في عمّان والمفرق وإربد والزرقاء. كما تخدم رياض الأطفال منخفضة الرسوم الطلبة غير الأردنيين من جنسيات أخرى بالإضافة للاجئين السوريين.

الاستدامة الماليّة

غالبًا ما تتفاوت الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال منخفضة الرسوم حسب أنواع رياض الأطفال ومواقعها. حيث أفاد إداريو رياض الأطفال منخفضة الرسوم بأنهم يفرضون رسومًا شهرية قدرها 38 دينارًا أردنيًا في المتوسط. وبلغ متوسط الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني 30 دينارًا أردنيًا شهريًا، وهو أقل بشكل ملحوظ من رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم (39 دينارًا أردنيًا شهريًا). علاوة على ذلك، تبيّن أنّ الرسوم التي تفرضها رياض الأطفال في المفرق والزرقاء وإربد هي الأقل.

عادةً ما تؤدي الرسوم المرتفعة لرياض الأطفال إلى منع التحاق المجموعات الأقل حظًا من الطلبة. حيث تبيّن وجود ارتباط سلبي كبير بين الرسوم الشهرية ونسبة السوريين الملتحقين. فكلما ارتفعت الرسوم، انخفض عدد السوريين واللاجئين الملتحقين. ويبدو أن هذا الارتباط أقوى عندما يتعلق الأمر بالجنسيات الأخرى أيضًا. ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة المالية للأسر المحرومة بالإضافة إلى اعتراض الإداريين على تغيير الرسوم لأنّها تؤثر بشكلٍ مباشر على عمل رياض الأطفال.

القدرة على التوسّع

أفادت رياض الأطفال بنوعيْها بأنّ لديها الحيّز المادي والقدرة الاستيعابية للتوسّع مع بقائها قادرة على العمل. حيث قال حوالي 65% من رياض الأطفال الخاصة منخفضة الرسوم و61% من رياض الأطفال التابعة لمنظمات المجتمع المدني إنهم لم يصلوا إلى القدرة الاستيعابية الكاملة، ويمكنهم استقبال طلبة إضافيين يبلغ عددهم بالمجمل 27,500 طالبًا. ومن شأن الرغبة في التوسّع في هذه المرافق أن يساعد بشكل كبير في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثّل في تعميم الوصول إلى تعليم رياض الأطفال، ولكن ثمّة حاجة إلى مزيد من البيانات الدقيقة جغرافيًا حول الطلبة لتلبية احتياجات الالتحاق بشكلٍ أفضل. وبالإضافة إلى القدرة الاستيعابية، يتوفر أيضًا الحيّز المادي لدى رياض الأطفال بنوعيْها.

وجهات النظر حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص

تبيّن أنّ مسؤولي وزارة التربية والتعليم ومقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم يتناولون موضوع الشراكات بين القطاعين العام والخاص من وجهات نظر مختلفة تمامًا، وقد يكون لدى كل منهم تصوّرات خاطئة عن الطرف الآخر. ويبدو أنّ الطرفين يحددان مجالات مشتركة للتعاون، إلا أنهما بحاجة إلى تعزيز الوعي المتبادل. وينصب الاهتمام الرئيسي لوزارة التربية والتعليم على جودة التعليم المقدّم في رياض الأطفال منخفضة الرسوم. وتعتبر رياض الأطفال أنّ وزارة التربية والتعليم قادرة على تسهيل عملية الترخيص وتقديم التدريب وتقديم المساعدات المالية لدعم الالتحاق. علاوة على ذلك، تنظر وزارة التربية والتعليم إلى رياض الأطفال الخاصة باعتبارها مُربحة للغاية وقادرة على تحمّل رسوم الترخيص والتدريب. ويجب معالجة وجهات النظر هذه من خلال تعزيز التعاون بين الطرفين.

التوصيات:

تمت صياغة التوصيات التالية ومناقشتها من خلال ورشة عمل شارك فيها عدد من الأطراف المعنية، وقد عُقدت في 21 تشرين الثاني 2023، حيث أوْلت الأطراف المعنية الأولوية لهذه الاقتراحات خلال المناقشات.

الترخيص والرقابة

- إنشاء منصة موحدة للترخيص والمتابعة والإشراف والرقابة مرتبط بمختلف مديريات وزارة التربية والتعليم في جميع المحافظات.[1]
- إنشاء دليل اجرائي لرياض الأطفال منخفضة الرسوم يوضح إجراءات الترخيص؛ المبررات والخطوات التي يجب اتخاذها.
- متابعة إدخال البيانات ودقتها في نظام معلومات إدارة التعليم من قبل إدارة المدارس ووزارة التربية والتعليم.
- استكشاف طرق لتشجيع رياض الأطفال "غير النظامية" وغير المسجلة على التسجيل والترخيص.
- تقديم بناء القدرات والقروض لدعم رياض الأطفال منخفضة الرسوم لمساعدتها على تلبية معايير الاعتماد بالتعاون مع الجهات المانحة والشركاء.
- تصميم وتنفيذ حملة توعية عامة لتوعية الأسر بأنّ اعتماد روضة الأطفال يُعد بمثابة مؤشر على جودتها.

الجودة

- يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تقود عملية تعزيز مسارات التطوير المهني لمعلمي رياض الأطفال منخفضة الرسوم من خلال تقديم التدريب لتحسين مهاراتهم ومعارفهم وفعاليتهم التربوية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يتولّى القطاع الخاص والجهات المانحة مسؤولية تغطية تكاليف التدريب المرتبطة بذلك.
- إجراء مراجعة (ربما من قِبل المركز الوطني لتطوير المناهج) لنماذج المناهج المُستخدمة من قبل رياض الأطفال الخاصة لضمان توافقها الكامل مع معايير المناهج الوطنية.
- من أجل تقييم جودة خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم بشكلٍ أفضل، يمكن لمعلمي رياض الأطفال الخاصة والتابعة لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مسوحات المعلمين المستقبلية أو الدراسات التي تتناول جودة التعليم والتعلّم في الأردن.

الدّمج

- تحسين البيانات الموجودة حول عدد الأطفال المحرومين والأقل حظًا في سنّ المرحلة الثانية من رياض الأطفال وأماكن وجودهم من أجل تحديد (أكثر) المجالات التي يعاني فيها هؤلاء الطلبة من نقص الخدمات وجمع البيانات الشاملة في حالتها عدم توفرها. ويمكن وضع خطة خاصة بالسياق لزيادة معدلات التحاق هؤلاء الطلبة في كل مجال من هذه المجالات المستهدفة.

[1] لدى وزارة التنمية الاجتماعية موقع إلكتروني يساعد في إجراءات الترخيص.

- تقديم بناء القدرات/ الدورات التدريبية لمقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم حول سُبُل دعم الطلبة ذوي الإعاقة أو احتياجات التعلّم الإضافية.[2]
- تطوير وتجريب آليات التمويل التي تهدف إلى تعزيز الدمج في رياض الأطفال منخفضة الرسوم،[3] مثل تقديم القسائم الموجّهة والمنح لمقدّمي الخدمات بحسب المجموعات المحدّدة المُراد دمجها.
- تطبيق نُهُج أخرى تجريبية لمعالجة العوائق غير المالية التي تحول دون الدمج في رياض الأطفال (مثل جلسات توعوية حول الدمج لأولياء الأمور).

الاستدامة الماليّة

- إطلاق برنامج تجريبي للقروض الميسرة والمنح لدعم إنشاء رياض الأطفال و/أو التوسّع فيها على النحو الموصى به في الخطة الاستراتيجية لتعميم رياض الأطفال. ويمكن للبنوك المحلية تقديم الدعم في هذا الصدد من خلال الإعفاء من الفوائد البنكية.
- إطلاق برامج رعاية القطاع الخاص في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات لتقديم الدعم المالي لرياض الأطفال منخفضة الرسوم للأغراض الضريبية.
- يمكن لوزارة التربية والتعليم تقديم التدريب على الاستدامة المالية لمقدّمي خدمات رياض الأطفال منخفضة الرسوم.[4]
- استكشاف خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ما قد يؤدي إلى زيادة مصادر الإيرادات لقطاع رياض الأطفال منخفضة الرسوم وغير الربحية؛ مثل التوسّع في الوصول إلى مقاعد رياض الأطفال المتاحة من خلال تقديم قسائم للأفراد أو منح لمقدّمي الخدمات.

التوّسع في القدرة الاستيعابية لرياض الأطفال في الأردن

- فهم ومعالجة العوائق غير المالية التي تحول دون المشاركة في رياض الأطفال. على سبيل المثال، تحديد ما إذا كانت ثمّة حاجة لحملات توعوية (وتنظيمها في حالة الحاجة إليها) لتثقيف أولياء الأمور حول قيمة تعليم رياض الأطفال و/أو وتزويدهم بالمعلومات حول رياض الأطفال المتاحة في مجتمعاتهم.[5]
- فهم التداخل بين المقاعد المتاحة في رياض الأطفال الحالية والاحتياجات غير الملبيّة.
  أ. ربط البيانات المتعلقة بأماكن إقامة الأطفال في سنّ المرحلة الثانية لرياض الأطفال بالبيانات المتعلقة بالالتحاق بالقطاع الحكومي (من نظام معلومات إدارة التعليم) والالتحاق بالقطاع الخاص (من هذه الدراسة أو من البيانات التي تُجمع في نظام معلومات إدارة التعليم في المستقبل).[6]
  ب. استخدام نظام معلومات إدارة التعليم: إضافة سؤال حول الالتحاق بالمرحلة الثانية من رياض الأطفال إلى نموذج التسجيل في الصف الأول.

إمكانية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- تصميم وإجراء تحليل التكلفة لنماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل القسائم للأفراد؛ منح الإعانات لمقدّمي الخدمات من القطاع الخاص / القسائم للمؤسسات (المقدّمة / القائمة على النتائج / المُدمجة)؛[7] نماذج البناء والتشغيل ونقل الملكية؛ العقود القائمة على الإدارة (المموّلة من القطاع الحكومي ويديرها القطاع الخاص). إطلاق النماذج التجريبية وتقييمها.

---

[2] ثمّة دورات تدريبية متاحة (مثل مؤسسة الإنسانية والدمج).

[3] تقدّم مؤسسة الإنسانية والدمج الدعم المالي لتغطية الرسوم المدرسية والمواصلات.

[4] ثمّة دورات تدريبية حول الاستدامة المالية تقدّمها جهات أخرى مثل المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي ومنظمة "بلان إنترناشيونال".

[5] وضعت وزارة التربية والتعليم والمجلس الوطني لشؤون الأسرة خططًا لإطلاق برنامج توعوي.

[6] توجد خرائط حرارية لرياض الأطفال.

[7] يعمل البنك الدولي على مشروع يتضمّن القسائم والإعانات بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ومن المتوقع أن يتم إطلاق البرنامج التجريبي في عام 2024.

- تحديد الطرق التي يمكن لوزارة التربية والتعليم من خلالها زيادة التفاعل مع رياض الأطفال منخفضة الرسوم بشأن مسائل السياسات؛ على سبيل المثال، توسيع مجموعات العمل الحالية لتشمل تمثيلًا من القطاعين العام والخاص (أن يشمل الفريق الوطني لتنمية الطفولة المبكرة تمثيلًا من القطاع الخاص).

يستند هذا الملخص التنفيذي إلى تقرير أعدّته مؤسسة الملكة رانيا بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي في إطار مشروع "التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للأطفال الأردنيين والسوريين في الأردن (HEROES)". علمًا أنّ المشروع مموّل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية في إطار المبادرة الخاصة "النازحون والدول المضيفة". تجدر الإشارة إلى أنّ النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير تعبّر عن معدّيه فقط ولا تمثّل آراء مؤسسة الملكة رانيا أو الجهة المموّلة.